

تقرير

استعراض دبلوماسي قبيل «ندوة برلين»: ليبيا «غنيمة» حرب!

أصدرت «الوفاء الوطني» بياناً حول نتائج اللقاء التسيقي الأول لـ «ندوة برلين» التي يجري العمل على عقدها في الأسابيع المقبلة، لبحث حلّ للزمة الليبية، لغة البيان اكتست طابعاً احتجاجياً بعدما شكّلت في نبات بعض الدول المشاركة. واحتج على «إقصاء» أطراف... مثل قطر

حبيب الحاج سالم

على هامش اجتماعات الأمم المتحدة، انعقد الخميس الماضي اجتماع تنسيقي للندوة الدولية التي تعمل ألمانيا على تنظيمها في الأسابيع المقبلة ليبحث حلّ للآزمة الليبية، وقد ضمّ وزراء خارجيّة وممثلين عن الصين ومصر وفرنسا وألمانيا، إضافة إلى إيطاليا وروسيا وتركيا والإمارات والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، إلى جانب ممثلين عن الاتحادين الأفريقي والأوروبي والجامعة العربية والأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، ومبعوثه الخاص، غسان سلامة. خلال الاجتماع، دار الحضور «استغلال الصراع من قبل إرهابيين ومجموعات عنيفة متطرفة»، في

احتجّت «الوفاء» على بعض مخرجات الاجتماع التسيقي للندوة

إشارة إلى تنظيم «داعش». لكن عند التطرق إلى أصل القضية، أي الحرب التي انطلقت مع هجوم قوات خليفة حفتر على العاصمة في الرابع من نيسان/أبريل الماضي، اكتفى المشاركون بإبداء «قلقهم» حيال الوضع الأمني و«خطر تصعيد عسكري». يبدو هذا الحديث منفصلاً عن الواقع، إذ شهدت ليبيا على مدى الأشهر الخمسة الأخيرة تصعيداً

الولايات المتحدة

تراهب يهدّد استبعاد ي يعني الحرب

مزّ الأسبوع الأول على إطلاق نواب ديموقراطيين أميركيين تحقيقاً قد يمهد لمسألة الرئيس دونالد ترامب، وهي الخطوة الأولى في إجراءات العزل الذي لا يزال مستبعداً، نظراً إلى المعطيات الراهنة. خطوة ليس خافياً أنها تقلق ترامب الذي يخشى خسارة

طلب الرئيس مقابلة المخبر المجهول الذي كشف مكانته المأتمية

جزء من قاعدته الشعبية مع اقتراب موعد رئاسيات 2020. وإزاء ذلك، توجه نهاية الأسبوع الماضي لمخبر مؤيديه الذين «كافح» وهو لن يحدث أجلمهم» عبر استعادة إنجازات عهده، محذراً من أن البلاد معرضة لخطر «لم يسبق له مثيل». تلك

مع «الوفاق»). كما تعرضت مواقع وحواجز عسكرية تتبع «قوة حماية سرت»، المكلفة أساساً بحماية «داعش». لغارات بطائرات، وهي تتّهم مصر والإمارات بالمسؤولية. وبالعودة إلى الندوة، يحمل بيان الاجتماع التسيقي لها تناقضات تعكس رغبات الدول المشاركة فيه، وما قد يخفّف هذه التناقضات الرطانة الدبلوماسية لكنّها لا



تسيّبت المواجهات من بدايتها في مقلّة 3 الف ونهجر 120 الفاً (أف ب)

تتهيبها، كما لا ينهي التساؤل عن الغاية من الاجتماع والمسار برمته، إذ إنّ قبول الخصوم الدوليين الجلوس بعضهم مع بعض يقوم على أساس سعيهم إلى مكاسب لهم ولحلفائهم المحليين. وفي بيان صدرته مساء أول من أمس، بدت «الوفاق الوطني» واعية كلّ ما سبق. ولذلك، احتجّت على محاولة وضع قواعد تعامل سياسي جديدة، ودعت إلى «التزام



ترامب ونيس وإيسر في حفلة تتسلم مارك ميلب، رئاسة هيئة الأركان (أف ب)

محورياً من شروط طرابلس لإنهاء الحرب، فهي لا ترضى بوقف غير مشروط لإطلاق النار، على النحو الذي تمت المطالبة به في الاجتماع التسيقي. كما ينفي البيان وجود ما يسمى «اتفاق أبو ظبي»، ويقول إنّه مجرد «لقاء تشاوريّ بإشراف الأمم المتحدة»، مشيراً إلى أنّ الاتفاق الوحيد لإجراء انتخابات تمّ في «لقاء باريس» و«دعم في «لقاء باليرمو». كما تقول «الوفاق»: إنّ «الحلّ السياسي الوحيد يكون بخطة الأمم المتحدة التي تنصّ على عقد مؤتمر وطني جامع»، وهو ملتقى عملت بعثة الأمم لأشهر على تنظيمه لكن، الهجوم على العاصمة جاء قبل عشرة أيام من موعه. كذلك، ترفض «الوفاق» إنشاء «مجلس أمن قومي» لأنّه سيعطي دوراً رسمياً لحفتر، وترفض نقاشات توحيد المؤسسات المالية. لأنها تشرف الآن على المؤسسات التي تحظى باعتراف دولي (مصرف مركزي، مؤسسة النفط، مؤسسة الاستثمار)، في حين يشرف حفتر على مؤسسات موازية لها.

غضب «الوفاق» وصل إلى ترتيبات الندوة الدولية نفسها؛ فرغم حضور تركيا، داعمها الرئيسيّ حالياً في الاجتماع التسيقي، فإنّها دعت إلى استدعاء «الدول المعنية بالشأن الليبي (كافة).. دون إقصاء». وربما المقصود بالإقصاء هنا قطر، لكن أيضاً دول مجاورة مثل تونس والجزائر التي لها رأي مخالف للدولتين العربيتين الحاضرتين في الاجتماع، أي مصر والإمارات. ويقدّر ما يُنظر إلى «ندوة برلين» على أنّها خطوة مهمة للوصول إلى حلّ للآزمة، بقدر ما تطرح تهديداً قد يفاقم الصراع ويغيّر طبيعته. فقد لعبت الدولة الأجنبية دوراً مهماً منذ إسقاط معمر القذافي، لكنّها بقيت في المرتبة الثانية خلف الفاعلين المحليين والأذن، تعمل الندوة على مزيد من تدويل الملف، وخلق ما يشبه الضامتين ومنهج صلاحيات تعطي شرعية للحكومة المؤقّعة التي تسيّر مناطق حفتر. إقصاء حفتر يعد أيضاً جزءاً

مصر

القضاء يضيّق على الإعلام... والبرلمان إلى الانعقاد

إجراء قضائي جديد يحرم وسائل الإعلام المصرية ما تبضه من متّضس ضيفاً للنشر في كل القضايا المطروحة ضي القضاء. بعدما سيرت ذلك قرارات حظر تخصّ القضايا السياسية والمسكرية، وبينما تريد وزارة العدل زيادة إيراداتها من حساب المواظنين إلى حساب جيوب القضاة، توسعت الامتيازات لتطاول المحاميين والأسيما الذين يدافعون عن الشباب المعتقلين

القاهرة - الأخبار

رغم الضغوط المستمرة على وسائل الإعلام المصرية، وقرارات حظر النشر التي تصدر في غالبية القضايا ذات الطبيعة السياسية وجميع القضايا العسكرية، زاد «المجلس الأعلى للقضاء» أمس القيود التي يفرضها على الوسائل المختلفة بقرار يحظر النشر في جميع القضايا من دون إذن من النيابة أو المحكمة المختصة بالنظر في القضية؛ القرار، الذي جاء من أعلى سلطة قضائية، فاجأ وسائل الإعلام التي لم تعد تستطيع نشر الكثير من تفاصيل القضايا الموجودة في الأوراق الرسمية، في وقت بدأ فيه المجلس اتخاذ الإجراءات القانونية لتطبيق القرار فوراً، مع منع ظهور جميع المستشارين بدرجاتهم المختلفة في الإعلام أو الإذلاء بأي تصريحات.

ومع أنّ المجلس علّل قراره ب«معلومات مغلوطة» نشرت في قضية إنسانية مرتحلة بواقعة اغتصاب طفلة من خالها، وتعرض جسدها للتشويه من جدتها، ما أدى إلى وفاتها، فإنّ القرار جاء مع نشر بعض وسائل الإعلام أخباراً عن التحقيقات التي تجري مع منات المحتجزين على ذمة اتهامات التحريض بالتمتاز خلال الأيام الماضية. كما جاء القرار في ظل حملة اعتقالات طاولت محامين ساندوا الشباب المتهمين في

أفغانستان

عبد الله يحسم النتيجة: أنا الرئيس المقبل!

في انتظار إعلان النتائج الرسمية للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في أفغانستان في الـ19 من الشهر الجاري. خسم عبد الله عبد الله، رئيس السلطة التنفيذية والمناقص الرئيس في وجه الرئيس المنتهية ولايته، أشرف غني، نتيجة الاقتراع لمصلحته، معلناً فوزه بالرئاسة من دون الركوز إلى أي معطيات واضحة. انتخابات أسهم تعليق المفاوضات بين حركة «طالبان» والأميركيين في المضي قدماً بإجرائها في موعدا، لكنّها جاءت باهتة جراء ضعف الإقبال، وتوقع إرجائها مرّة ثانية في غضون عام واحد. بدأت الجولة الأولى في السياق الانتخابي السبت الماضي، مسخّلة نسبة امتحان قياسية، لكن من دون حوادث كبرى تذكر، رغم هجمات عديدة شنتها «طالبان» الراضية لإجراء الانتخابات قبل التوصل إلى اتفاق حاسم يفضي إلى انسحاب القوات الأميركية من البلاد. وفي حين سجّل 9,6 ملايين أفغاني أنفسهم، أظهرت نسبة

التحقيقات، إذ جرت عمليات قبض على عدد منهم فور خروجهم من التحقيقات في نيابة أمن الدولة العليا، فيما يفرض القرار الجديد على وسائل الإعلام تجنب ذكر أي قضية في التحقيقات من دون موافقة النيابة التي عادة ما تحجب المعلومات عن الإعلام.

بالتوازي مع ذلك، تسعي وزارة العدل المقاضين من أجل توفير زيادات رواتب القضاة، وهو ما أكدّه وزير العدل، المستشار محمد حسام عبد الرحيم، خلال لقاءه مع رئيس مجلس الدولة الجديد، محمد محمود فرج حسام الدين. وأعلن عبد الرحيم إرسال مشروع قانون للرسم القضائية، ومنها الرسوم أمام محاكم مجلس الدولة، بما «يتناسع مع تطور العمل القضائي»، إلى البرلمان من أجل إقراره، وفي سياق متصل، يطلق اليوم دور انعقاد البرلمان الخامس والأخير للواب بعد انتهاء العطلة البرلمانية التي بدأت منتصف الشهر السابع، وتطغى

عادت الحياة في القاهرة إلى طبيعتها لكن مع استمرار الاستفزاز الاصبي (أ ف ب)

